وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

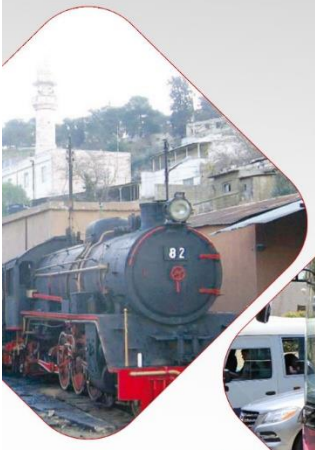

التاريخ

الخميس 2026/9/17

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.مجلس الوزراء يُقر مشروعات قوانين وأنظمة وقرارات تتعلق بالناقل الوطني للمياه وأمن الطاقة وترشيد استهلاكها واستدامة سلاسل التزويد والإمداد ودعم المزارعين	7+6+5+4+3	خبر صحفي
2.مجلس الوزراء يقرر تجديد تعيين الدكتور عادل الشركس محافظا للبنك المركزي لمدة خمس سنوات	8	خبر صحفي
3.وزير الاتصال الحكومي: مواكبة التطورات الرقمية تعزز فاعلية الإعلام الحكومي وتوسّع الوصول إلى الجمهور	9	خبر صحفي
4.الجمارك الأردنية : نقل قسم السيارات الأجنبية إلى مركز جمرك عمّان – الماضونة	10	خبر صحفي
5.الحدب: الأردن أمام فرصة للانتقال من الصمود الاقتصادي إلى مرحلة نمو أوسع	12+11	خبر صحفي
6.الحكومة: إجراءات ومشاريع كبرى لتعزيز الاقتصاد خلال الفترة المقبلة	13	خبر صحفي
7.اجواء معتدلة حتى الأحد	14	خبر صحفي

مجلس الوزراء يُقر مشروعات قوانين وأنظمة وقرارات تتعلق بالناقل الوطني للمياه وأمن الطاقة وترشيد استهلاكها واستدامة سلاسل التزويد والإمداد ودعم المزارعين

*إقرار مشروع قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2026.

*الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2026.

*الموافقة على قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المتضمن منح مشروع الناقل الوطني للمياه مجموعة من التسهيلات والإعفاءات في إطار استكمال الإجراءات المتعلقة بالبدء بتنفيذ المشروع.

*الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام تنظيم ربط منشآت مصادر الطاقة المتجددة على النظام الكهربائي وإعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة لسنة 2026.

*الموافقة على عدد من الإجراءات لترشيد استهلاك الوقود للمركبات والآليات الحكومية من خلال الربط الإلكتروني وتطبيق تقنية التعبئة الإلكترونية.(RFID)

*الموافقة على زيادة المخصصات المالية المرصودة لشراء الحبوب البلدية من محصولي القمح والشعير لتصبح 59 مليون دينار بدلا من 45 مليونا وزيادة الكميات التي يتم شراؤها من المزارعين الأردنيين من 110 آلاف طن إلى 147 ألفا.

*الموافقة على عدد من الإجراءات لتعزيز القدرات التشغيلية لمنظومة الموانئ وسلاسل الامداد في المملكة.

*الموافقة على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 110 ملايين يورو لدعم برامج التحديث الاقتصادي والاجتماعي، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين المملكة والاتحاد.

*إقرار نظامين للتنظيم الإداري لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات والموافقة على الأسباب الموجبة لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة.

*إقرار نظامين للمكافأة وصندوق الادخار للعاملين في جامعتي مؤتة والهاشمية.

*حل مجلس إدارة غرف التجارة اعتبارا من تاريخ 27 أيلول الحالي وتكليف وزير الصناعة والتجارة والتموين برفع أسماء أعضاء لجان إدارة الغرف لمجلس الوزراء؛ تمهيدا لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام التشريعات الناظمة.

عمان 17 أيلول (بترا)- أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أمس الأربعاء، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، مشروع قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2026.

ويأتي مشروع القانون نظرا للحاجة إلى تحديث بعض النصوص بما ينسجم مع التطورات التشريعية التي شهدتها منظومة التحديث السياسي، بما يعزز قدرة الهيئة على ممارسة اختصاصاتها الدستورية والقانونية بكفاءة وفاعلية.

وبموجب التعديلات، سيتم منع موظفي الهيئة من الانتساب لأي حزب سياسي طيلة عملهم لديها وذلك لضمان الحياد؛ كون الهيئة هي الجهة المشرفة على تسجيل الأحزاب ومتابعة شؤونها، بالإضافة إلى اشتراط تقديم من يرغب بالترشح من موظفي الهيئة لأي انتخابات تديرها أو تشرف عليها إجازة بدون راتب قبل تسعين يوما، وفي حال فوزه في الانتخابات يعتبر مستقيلا حكما.

كما تتضمن التعديلات تحديث اختصاصات الهيئة ومهامها بما ينسجم مع قانون الأحزاب السياسية، وإدراج أدوات الدعاية الانتخابية الرقمية ضمن الوسائل التي تتم عليها الرقابة على انسجام هذه الدعاية مع أحكام القانون، إلى جانب تحديث الأحكام الناظمة للعاملين في الهيئة ومواءمتها مع نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، بما يعزز الحياد المؤسسي ويرفع كفاءة الأداء.

وتمنح التعديلات وضوحا أكبر فيما يتعلق بتحديد مواعيد الاقتراع للانتخابات البلدية، وأي انتخابات أخرى يكلفها بها مجلس الوزراء، إلى جانب تنظيم صلاحية إلغاء أو تأجيل الاقتراع في مراكز الاقتراع والفرز عند وجود ظروف تؤثر في سلامة العملية الانتخابية؛ وبما يضمن حسن سيرها ويحافظ على نزاهتها وشفافيتها.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2026.

ويأتي مشروع القانون في إطار مواصلة تطوير المنظومة الوطنية لمكافحة الجرائم المالية وتعزيز كفاءتها، بما ينسجم مع المصلحة الوطنية وأفضل الممارسات والمعايير المعتمدة دوليا.

ويهدف مشروع القانون إلى مواكبة التطورات في المعايير والممارسات الدولية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ بما يعزز كفاءة الأطر التشريعية والرقابية ذات الصلة، ويواكب التطورات في طبيعة الجرائم المالية وانماطها.

كما يأتي المشروع انسجاما مع نهج الحكومة في ترسيخ سيادة القانون وسلامة النظام المالي، من خلال التصدي للجرائم المنظمة والعابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب وتمويله، والجرائم المالية المرتبطة بالفساد، والإتجار بالمخدرات، والاحتيال والتهرب الضريبي.

وفي إطار استكمال الإجراءات المتعلقة بالبدء بتنفيذ مشروع الناقل الوطني للمياه، قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المتضمن منح المشروع مجموعة من التسهيلات والإعفاءات اللازمة للبدء بتنفيذ المشروع.

ويأتي القرار في إطار تسهيل الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ المشروع، الذي يعد الأول من نوعه، والذي يهدف إلى تحلية 300 مليون متر مكعب سنويا من مياه البحر، وضخها عبر أنابيب تمتد لنحو 450 كيلومترا؛ لتوفير قرابة 40 بالمئة من احتياجات مياه الشرب في المملكة، ليشكل رافدا أساسيا في تعزيز الأمن المائي الوطني.

وتقدر كميات المياه التي سيوفرها المشروع سنويا بحجم السعة الاستيعابية لجميع سدود المملكة، وقرابة ثلاثة أضعاف ما ينتجه مشروع الديسي، حيث ستتضاعف حصة الفرد السنوية من 60 إلى 110 أمتار مكعبة من المياه سنويا، وزيادة عدد أيام التزود من المياه، من يوم واحد إلى ثلاثة أيام في الأسبوع، في جميع محافظات المملكة.

وفي إطار القرارات المتعلقة بأمن التزود بالطاقة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام تنظيم ربط منشآت مصادر الطاقة المتجددة على النظام الكهربائي وإعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة لسنة 2026.

ويهدف مشروع النظام إلى تمكين المواطنين والقطاعات الاقتصادية من الاستفادة بصورة أكبر وأكثر كفاءة من الطاقة المتجددة، من خلال إتاحة مرونة أكبر في التوليد الذاتي، وتشجيع تخزين الكهرباء، وترشيد الاستهلاك؛ بما يعزز جدوى الاستثمار في الطاقة النظيفة، ويرفع قدرة النظام الكهربائي على استيعاب المزيد منها، ويحافظ في الوقت ذاته على شبكة كهربائية مستقرة وموثوقة تخدم جميع المشتركين.

ويأتي مشروع النظام استكمالا للتقدم الذي حققته المملكة في قطاع الطاقة المتجددة، التي وصلت مساهمتها إلى نحو 27بالمئة من احتياجات توليد الكهرباء، فيما تستهدف استراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2025–2035 رفع هذه النسبة إلى 40بالمئة بحلول عام 2035م؛ بما يعزز الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية ويحد من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية المستوردة.

كما يأتي مشروع النظام ضمن توجه أوسع لتعزيز مكانة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، وتطوير قدرة النظام الكهربائي على استيعاب المزيد منها بصورة آمنة ومستدامة؛ بما ينسجم مع المستهدفات الاستراتيجية لقطاع الطاقة الوطني، ويعزز التزامات المملكة الدولية في مجال خفض الانبعاثات الكربونية ومواجهة التغير المناخي.

ويمنح مشروع النظام المواطنين والمنشآت مرونة أكبر في تلبية احتياجاتهم من الكهرباء عبر الطاقة المتجددة، مع تشجيع تخزين الكهرباء واستخدامها لاحقا، مثلما يوفر النظام إطارا أكثر وضوحا للمواطن والمستثمر قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الطاقة المتجددة، من خلال تحديد الاستطاعات المسموح بها، وآليات الربط، ومتطلبات التخزين وكفاءة الطاقة.

كما يسهم التوسع في أنظمة التخزين وكفاءة الطاقة في تنمية الخدمات المرتبطة بقطاع الطاقة النظيفة، بما يشمل تصميم وتركيب وصيانة أنظمة الطاقة المتجددة والبطاريات، وخدمات التدقيق الطاقي وحلول ترشيد الاستهلاك، بما يدعم تطوير الخبرات والخدمات المحلية في هذا القطاع المتنامي.

وقد تمت تقديم مسودة مشروع النظام بعد نقاشات مع الجهات الحكومية والتنظيمية، وشركات الكهرباء، وممثلي القطاعات الاقتصادية، والمختصين والمستثمرين في الطاقة المتجددة، واستنادا إلى دراسة أثر تنظيمي؛ بهدف تشجيع الاستثمار والتوسع في الطاقة النظيفة.

و ستخضع نتائج تطبيق النظام المعدل للمتابعة والتقييم من خلال مؤشرات تقيس التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، والقدرات الكهربائية المركبة، وقدرات التخزين المضافة، وانعكاساتها على النظام الكهربائي، على أن تجرى مراجعة شاملة بعد ثلاث سنوات من نفاذه لتطوير الإجراءات وقياس مدى تحقيق أهدافه وتقييم أثره على تعرفة الكهرباء واستقرار النظام الكهربائي الوطني.

وعلى صعيد متصل، قرر مجلس الوزراء كذلك الموافقة على عدد من الإجراءات لضبط وترشيد استهلاك الوقود للمركبات والآليات الحكومية، وذلك من خلال الربط الإلكتروني وتبادل البيانات اللازمة لتطبيق تقنية التعبئة الإلكترونية.(RFID)

وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه حكومي أوسع نحو التحول الرقمي وتعزيز الرقابة القائمة على البيانات، بحيث تصبح عمليات صرف المحروقات أكثر وضوحا وقابلية للمتابعة والمساءلة، بما يحد من الهدر، ويرفع كفاءة إدارة الأسطول الحكومي، ويعزز حماية المال العام وترشيد النفقات التشغيلية.

وتلزم هذه الإجراءات مستخدمي المركبات الحكومية بتسجيل عمليات التزود بالوقود ومتابعتها إلكترونيا وبشكل تلقائي دون تدخل العنصر البشري.

ويستند التوسع في استخدام هذه التقنية إلى تجربة عملية أثبتت جدواها؛ إذ تم تطبيقها على مركبات عدد من الجهات الرسمية، بما يؤكد جدوى تعميمها على نطاق أوسع في القطاع الحكومي.

وتعمل تقنية التعبئة الإلكترونية على ربط عملية تعبئة الوقود بالمركبة الحكومية نفسها إلكترونيا، بحيث يتم تسجيل كمية الوقود وبيانات التعبئة بصورة آلية، ودون تدخل بالقيم والكميات؛ بما يقلل الاعتماد على الإجراءات اليدوية.

ولا يقتصر استخدام التقنية على توثيق عمليات التعبئة فحسب، بل يتيح أيضا ربط بيانات المحروقات بحركة المركبة الحكومية واستخدامها الفعلي؛ بما يساعد على مقارنة كميات الوقود المصروفة بالاستخدام الحقيقي للمركبة، والكشف عن أي استهلاك غير طبيعي أو غير مبرر بصورة أسرع وأكثر دقة.

وسيتم تعميم هذه التجربة على جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة وأمانة عمان الكبرى والشركات المملوكة بالكامل للحكومة؛ بما يوحد آلية ضبط استهلاك المحروقات ويرفع كفاءة الرقابة في مختلف مؤسسات القطاع العام.

وفي إطار تعزيز المخزون الاستراتيجي من القمح والشعير، قرر مجلس الوزراء الموافقة زيادة المخصصات المالية المرصودة لشراء الحبوب البلدية من محصولي القمح والشعير من إنتاج الموسم الزراعي 2025 / 2026 لتصبح 59 مليون دينار بدلا من 45 مليون دينار وذلك لزيادة الكميات التي يتم شراؤها من المزارعين الأردنيين من 110 آلاف طن إلى 147 ألف طن؛ لغايات تعزيز المحصول الاستراتيجي.

وتعد هذه المرة الثانية التي تقرر الحكومة فيها زيادة المخصصات المالية المرصودة لشراء الحبوب البلدية من محصولي القمح والشعير، حيث قامت في شهر حزيران الماضي بمضاعفة المبلغ إلى 45 مليون دينار مقارنة مع 19 مليون دينار العام الماضي، وذلك لشراء كميات القمح والشعير من المزارعين كانت مقدرة آنذاك بقرابة 110 آلاف طن، وهي تزيد بمقدار أكثر من الضعف عن الموسم الماضي التي كانت خلاله بـ40 ألف طن.

وتأتي هذه القرارات دعما للمزارعين وتشجيعهم على زيادة المساحات الصالحة للزراعة بمحصولي القمح والشعير؛ لما لهما من أهمية استراتيجية.

وعلى صعيد استدامة أمن التزود بالسلع والمواد الأساسية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الإجراءات لمعالجة التحديات التشغيلية التي تواجه منظومة الموانئ وسلاسل الامداد في المملكة.

وشملت الإجراءات زيادة فترة السماح للصادرات الوطنية في ميناء حاويات العقبة من 7 أيام إلى 14 يوما، وذلك لمدة 6 شهور، اعتبارا من تاريخه.

كما شملت إعفاء المكلفين من دفع مبلغ 450 دينارا بدل إتلاف البضائع عن كل طن أو جزء منه، بحيث يصبح المبلغ المستوفى 50 دينارا عن كل طن أو جزء منه، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية ولمدة ثلاثة شهور، اعتبارا من تاريخه، ووفقا للشورط المحددة من مجلس الوزراء.

وتأتي هذه الإجراءات استكمالا لإجراءات سابقة كانت الحكومة قد اتخذتها لرفع الطاقة الاستيعابية والمرونة مثل التوسع في ساحات التخزين والمراكز اللوجستية، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية المساندة، وتهيئة الممرات البديلة مثل نظام النقل المتعدد البحري والبري؛ لضمان المرونة والسرعة، إلى جانب تسريع إجراءات التخليص الجمركي، وتقليص مدد مكوث البضائع، ونقل جزء من التخليص الى جمرك عمان، واستثناء رحلات الترانزيت العاملة على المعابر الحدودية من عدد الرحلات المعمول به، ولمدة ثلاثة أشهر.

كما شملت كذلك رفع عدد الرحلات اليومية المسموح بها لشاحنات نقل الحاويات إلى 9 رحلات، والسماح للشاحنات المجهزة فنيا والمستوفية لمتطلبات السلامة العامة بنقل حاويتين قياس (20) قدما على الشاحنة الواحدة، وإعطاء الأولوية في المناولة والتخليص والإخراج للغذاء الوطني والمستوردات المخصصة للسوق المحلي والصادرات الوطنية، وغيرها من الإجراءات الأخرى.

ويأتي القرار في إطار جهود الحكومة لتعزيز جاهزية موانئ العقبة ومنظومة النقل والخدمات اللوجستية في مواجهة تداعيات الظروف الإقليمية على عمليات الشحن وسلاسل الإمداد، وتسريع إجراءات التخليص والمناولة، وزيادة الطاقة الاستيعابية، وتوفير مسارات بديلة للتوريد، ودعم الصادرات الوطنية؛ وبما يحافظ على تدفق السلع إلى المملكة، ويحد من كلف التأخير على المستهلك والقطاعات الاقتصادية.

وتصب جميع هذه الإجراءات مباشرة في مصلحة المواطنين والاقتصاد الوطني، من خلال الحفاظ على انتظام تدفق البضائع إلى الأسواق، وتقليص فترات الانتظار، والحد من الكلف الإضافية الناتجة عن التأخير، إلى جانب دعم الصادرات الوطنية وحركة التجارة؛ بما يعزز توفر السلع التي يحتاجها المواطن، ويرفع كفاءة وموثوقية ميناء العقبة بوصفه البوابة الاقتصادية الرئيسية للمملكة ومحورا أساسيا لحركة التجارة الإقليمية.

وقد ساهمت الإجراءات التي تم اتخاذها من الحكومة خلال الفترة الماضية بتحقق نتائج ملموسة؛ إذ انخفض متوسط مكوث حاويات الترانزيت في الميناء من قرابة 15 يوما إلى نحو 12 يوما، ومتوسط مكوث الحاويات المحلية الواردة قرابة 8 أيام، فيما ارتفعت القدرة اليومية لبوابات خروج الحاويات من نحو 900 إلى 1200 حاوية؛ بما ساهم في تخفيف الضغط عن الميناء ووصول السلع، خصوصا الغذائية منها، إلى الأسواق المحلية بشكل أسرع وأكثر انتظاما.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين المملكة والاتحاد الأوروبي، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد بقيمة 110 مليون يورو؛ وذلك لتنفيذ برنامج متعدد القطاعات من خلال الموازنة العامة، لدعم برامج التحديث الاقتصادي والاجتماعي.

ويتضمن البرنامج الذي سيتم تمويله ثلاثة مجالات هي: الحوكمة الاقتصادية، ورأس المال البشري، والاقتصاد الأخضر، حيث سيتم تقديم المنحة على دفعيتين الأولى بقيمة 38.5 مليون يورو نهاية العام الجاري، والثانية بقيمة 71.5 مليون يورو، نهاية العام المقبل.

ويستهدف البرنامج تحسين بيئة ممارسة الأعمال، وتعزيز إدارة المالية العامة، وتطوير خدمات الطاقة والمياه والنقل النظيف والتشغيل وتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، والبحث والابتكار.

وفيما يتعلق بالتشريعات الناظمة لعمل المؤسسات، أقر مجلس الوزراء نظامين للتنظيم الإداري لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، مثلما قرر الموافقة على الأسباب الموجبة لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة.

وتأتي الأنظمة لغايات تطوير الهياكل الإدارية للمؤسسات المعنية، بما يمكنها من تطوير مهامها بكفاءة، وحوكمة أعمالها ومواكبة أفضل الممارسات في العمل.

وعلى صعيد تنظيم الشؤون المتعلقة بالجامعات الأردنية، أقر مجلس الوزراء نظامين للمكافأة وصندوق الادخار للعاملين في جامعتي: مؤتة والهاشمية؛ بهدف تنظيم أحكام المكافأة للعاملين في هذه الجامعات، وحوكمة أعمال صناديق الادخار وإداراتها وجميع الشؤون المتعلقة بها؛ بما يعزز قيم العدالة والشفافية واستفادة المستحقين منها.

على صعيد آخر، قرر مجلس الوزراء حل مجلس إدارة غرف التجارة اعتبارا من تاريخ 27 أيلول الحالي وتكليف وزير الصناعة والتجارة والتموين برفع أسماء أعضاء لجان إدارة الغرف لمجلس الوزراء؛ تمهيدا لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام التشريعات الناظمة.

بترا

مجلس الوزراء يقرر تجديد تعيين الدكتور عادل الشركس محافظا للبنك المركزي لمدة خمس سنوات

عمان 17 أيلول (بترا)- قرر مجلس الوزراء تجديد تعيين الدكتور عادل الشركس محافظا للبنك المركزي الأردني لمدة خمس سنوات جديدة.ويعكس هذا القرار الثقة بالبنك المركزي في ضوء الانجازات النوعية التي حققها البنك تحت قيادة الشركس خلال فترة ولايته الأولى والتي اسهمت في ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وتعزيز متانة القطاع المصرفي ومنعة الاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.وبالرغم من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الاستثنائية التي شهدها العالم والمنطقة خلال السنوات الماضية، نجح البنك في المحافظة على سعر صرف الدينار وقوته الشرائية مدعوما بارتفاع احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية إلى مستوى تاريخي غير مسبوق بلغ 28.4 مليار دولار في نهاية شهر آب الماضي مقارنة مع 18 مليار دولار في نهاية عام 2021، بالتزامن مع بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة ومستقرة بلغت بالمتوسط 2 بالمئة خلال نفس الفترة وهي من بين الادنى في دول المنطقة.هذا في الوقت الذي اتخذ فيه البنك المركزي حزمة من الإجراءات الاستباقية خلال عام 2026 بقيمة إجمالية بلغت 760 مليون دينار، للحد من تداعيات التطورات الإقليمية ودعم القطاعات الاقتصادية المتأثرة، بما عزز من مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على التعامل مع الظروف الاستثنائية. كما عكست مؤشرات المتانة المالية سلامة اداء البنوك ومنعتها عبر المحافظة على مستويات مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة القانونية والعائد على الموجودات وحقوق المساهمين، واستمر في توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مستندا إلى أطر رقابية واحترازية متطورة أسهمت في ترسيخ سلامته وقدرته على مواجهة المخاطر.وشهدت الولاية الأولى للدكتور الشركس كذلك خروج الأردن من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) في شهر تشرين الأول 2023، بعد استكمال متطلبات خطة العمل الخاصة بتطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي عزز مكانة وسمعة النظام المالي الأردني دوليا.وعلى صعيد تحديث القطاع المالي، حقق البنك المركزي تقدما ملموسا في منظومة التكنولوجيا المالية والابتكار والمدفوعات الرقمية، من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمدفوعات الإلكترونية في الاردن للسنوات 2023-2025، وكذلك اطلاق المركز الاردني للتكنولوجيا المالية والابتكار، واطلاق اكاديمية التكنولوجيا المالية الاردنية، واطلاق المختبر التنظيمي الرقمي، وتطوير منظومة الخدمات والمدفوعات المالية الرقمية، والتوسع في خدمات التحويل والدفع الإلكتروني، مع قيام البنك المركزي بتعزيز جاهزيته لمواجهة المخاطر الرقمية المتصاعدة، بما يعكس نجاح البنك المركزي في الموازنة بين الاستقرار والتطوير والحماية الرقمية انسجاما مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033.كما أطلق البنك الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي للأعوام 2023-2028، بهدف توسيع وصول المواطنين والمنشآت إلى الخدمات المالية ودعم الابتكار والتحول نحو الاقتصاد الرقمي والمنظم.وفي مجال التمويل المستدام، أسهم البنك المركزي في وضع الأردن في موقع ريادي إقليميا من خلال إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر 2023-2028، وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يدعم دور القطاع المالي والمصرفي في تمويل الاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.كما نجح البنك المركزي في بناء قطاع تأميني اكثر متانة وشفافية منسجم مع افضل المعايير الدولية ودعم استقرار القطاع المالي ككل، عبر تطوير منظومة رقابية وتشريعية متكاملة للقطاع جمعت بين تحديث الاطر القانونية وتشديد الرقابة المالية وحماية حقوق المؤمن لهم.وترافقت هذه الإنجازات مع تحديث الاطر التشريعية الناظمة للقطاع المصرفي والمالي بما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ويرفع كفاءة الإطار الرقابي ويواكب تطور القطاع المالي والمصرفي في المملكة.وكان الدكتور عادل الشركس قد تولى منصب محافظ البنك المركزي الأردني اعتبارا من 10 كانون الثاني 2022، بعد أن شغل منصب نائب المحافظ خلال الفترة من عام 2012 وحتى عام 2022. وبدأ مسيرته المهنية في البنك المركزي عام 1991، وتدرج في عدد من المواقع والوظائف، ولا سيما في دائرة الأبحاث، وصولا إلى منصب المدير التنفيذي للدائرة قبل تعيينه نائبا للمحافظ خلال الفترة 2012-2022.

بترا

وزير الاتصال الحكومي: مواكبة التطورات الرقمية تعزز فاعلية الإعلام الحكومي وتوسّع الوصول إلى الجمهور

عمان 16 أيلول (بترا) - أكد وزير الاتصال الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني، أهمية مواكبة أدوات الإعلام الرسمي الحكومي للتطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام الرقمي.

جاء ذلك خلال افتتاحه الأربعاء في عمّان، ورشة "بناء القدرات في التواصل والإعلام الرقمي عبر تطبيقات منصات التواصل الاجتماعي"، التي نظمتها وزارة الاتصال الحكومي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي.

وأضاف المومني، في الورشة التي حاضر فيها فريق من شركة "ميتا" (الشركة المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي فيسبوك وانستغرام وواتساب وثريدز)، أن الهدف من عقد هذه الورشة هو بناء قدرات الكوادر الإعلامية الحكومية للوقوف على آخر المستجدات في التعامل مع أدوات الإعلام الرقمي.

وأكد في هذا الصدد أن الأردن يمتلك تجربة ناجحة في الإعلام الرقمي، مؤكدا ضرورة الاستمرار في متابعة التطورات الإعلامية الحديثة ووسائلها ومنصاتها.

كما أشار إلى ضرورة مواكبة التطورات في التعامل مع المنتجات الصحفية والتواصلية المختلفة لتصل إلى أكبر شريحة من الجمهور.هذا واستهدفت الورشة الناطقين الإعلاميين ومسؤولي الإعلام الرقمي وموظفي الوحدات الإعلامية للوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات الحكومية.

وجاء عقد الورشة، التي حضرها 126 زميلا وزميلة من كوادر الوحدات الإعلامية الحكومية، في سياق جهود وزارة الاتصال الحكومي وضمن سياستها الإعلامية التدريبية والتطويرية المستمرة في بناء قدرات الكوادر الصحفية والإعلامية الحكومية عبر وسائل متنوعة منها عقد الدورات التدريبية وورش العمل، التي من شأنها تعزيز المهارات في التعامل مع أدوات وسائل التواصل الاجتماعي ضمن العمل الإعلامي الرسمي، بما يسهم في رفع الوعي حول الاستخدام الآمن والإيجابي للأدوات الرقمية المختلفة.

واشتملت الورشة على محاور عدة منها ركائز المحتوى المعلوماتي وأنواع المواد المنشورة، آليات اختيار المواعيد الأنسب للنشر والتفاعل، أدوات تحسين الوصول إلى المحتوى وتعزيز الانتشار باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وأحدث الإرشادات الخاصة بالتعامل مع الصور والفيديوهات، واستراتيجيات الحملات الإعلامية ومؤشرات قياس الأداء والأثر وغيرها.

بترا

الجمارك الأردنية : نقل قسم السيارات الأجنبية إلى مركز جمرك عمّان – الماضونة

أعلنت الجمارك الأردنية عن نقل قسم السيارات الأجنبية إلى موقعه الجديد في مركز جمرك عمّان الماضونة حيث بدأ القسم ممارسة أعماله في موقعه الجديد اعتباراً من اليوم الأربعاء وذلك في إطار جهود الدائرة المستمرة لتطوير بيئة العمل الجمركي وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمراجعين.

ويأتي نقل قسم السيارات الأجنبية بهدف تسهيل إجراءات الإخوة المواطنين والمغتربين ومتلقي الخدمة وتوفير بيئة عمل وخدمات لوجستيه أكثر ملاءمة بما يسهم في اختصار الوقت والجهد وتسريع إنجاز المعاملات وتعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية.

وأكدت الجمارك الأردنية أن هذه الخطوة تأتي ضمن توجهاتها الرامية إلى الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين والمغتربين وتبسيط الإجراءات وتوفير أفضل سبل الخدمة بما يعزز رضا متلقي الخدمة ويرسخ نهج المواطن محور الاهتمام.

المملكة

الحدب: الأردن أمام فرصة للانتقال من الصمود الاقتصادي إلى مرحلة نمو أوسع

قال الخبير المالي والاقتصادي الدكتور محمد الحدب السرحان إن الأردن يقف أمام فرصة للانتقال تدريجياً من مرحلة "الصمود الاقتصادي" إلى مرحلة تستهدف رفع قدرة الاقتصاد على النمو، في ظل مؤشرات إيجابية في الصادرات والنمو والاستثمارات، إلى جانب تنفيذ مشاريع كبرى في قطاعات المياه والطاقة والنقل والبنية التحتية.

وأضاف الحدب، في حديث لـ "الرأي" ضمن برنامج "تايم لاين"، أن الصادرات الوطنية ارتفعت بنسبة 6.2 بالمئة خلال النصف الأول من عام 2026، لتصل إلى نحو 4.6 مليار دينار، معتبراً أن ذلك يعكس قدرة القطاع الصناعي والإنتاجي الأردني على الاستفادة من الطلب الخارجي وزيادة الإنتاج والتشغيل والاستثمار. وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نمواً بنسبة 2.9 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2026، معتبراً أن هذا النمو يمثل مؤشراً إيجابياً يمكن البناء عليه خلال السنوات المقبلة.ولفت إلى أن قيمة المشاريع الكبرى في قطاعات المياه والطاقة والنقل تقدر بنحو 10 مليارات دولار، مؤكداً أن أهميتها لا تقتصر على حجم الإنفاق، بل تمتد إلى قدرتها على معالجة اختناقات حدّت من التوسع في الاستثمار، وتغيير الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، باعتبارها بنية تحتية ستحدد حجم المصانع والاستثمارات التي يستطيع الأردن استيعابها خلال السنوات المقبلة.وأوضح أن مشروع الناقل الوطني للمياه، الذي سيؤمن 300 مليون متر مكعب سنوياً، لن يقتصر أثره على تحسين الوضع المائي، بل سيوفر قدرة أكبر على إقامة المصانع والمشاريع والإسكانات، ويفتح المجال أمام استثمارات جديدة. كما أن مشاريع سكة الحديد وغاز الريشة والناقل الوطني ستسهم في خفض الكلف التشغيلية وتحسين مستوى المعيشة، فيما يمكن لربط قطاعات التعدين والصناعة والعقبة بشبكة السكك والطرق والخدمات اللوجستية أن يخفض كلف النقل ويؤدي إلى إنشاء تجمعات صناعية ولوجستية جديدة. وبيّن أن خفض كلف النقل ينعكس على الأسعار، باعتبار أن النقل يؤثر في كلف المواد الخام والغذاء والطاقة.وقال الحدب إن إقامة المصانع والمشاريع الجديدة، إلى جانب الاستثمارات المرتبطة بالمشاريع الكبرى، ستولد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، إذ تحتاج إلى مهندسين وفنيين وإداريين وعمال، فضلاً عن شركات تقدم خدمات الصيانة والبرمجيات والخدمات المالية وغيرها. وشدد على ضرورة البدء باستقطاب هذه الاستثمارات قبل اكتمال المشاريع، مؤكداً أن تسويق الفرص الاستثمارية يجب أن يتزامن مع تنفيذها.

وتوقع خلال السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، نتيجة تراجع القيود التي تواجه قطاعات المياه والطاقة والنقل، إلى جانب تحسن تنافسية الصادرات الأردنية مع جذب استثمارات نوعية تضيف قيمة للاقتصاد وتزيد الصادرات المنتجة محلياً.

وقال إن الخطة الحكومية تستهدف رفع إنتاج حقل الريشة إلى 418 مليون قدم مكعب بحلول عام 2029 وربطه بخط الغاز العربي، موضحاً أن زيادة إنتاج الغاز وربطه بالقطاعات الصناعية يمكن أن تخفض كلف الإنتاج وتتيح للمصانع التوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية. وأكد أن زيادة الاعتماد على الطاقة المحلية ستمنح الصناعة الأردنية قدرة أكبر على المنافسة، وتمكّن المصانع القائمة من تعزيز حضورها في الأسواق العالمية.

وتوقع تنفيذ مشاريع واستثمارات جديدة خلال العام الحالي والعام المقبل حول المشاريع الكبرى، بما يسهم في توفير فرص عمل في قطاعات متعددة، ويدعم توسع النشاط الاقتصادي والإنتاجي

الراي

الحكومة: إجراءات ومشاريع كبرى لتعزيز الاقتصاد خلال الفترة المقبلة

قال وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة، إن المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال الفترة الماضية تعكس متانة الاقتصاد الأردني وقدرته على مواصلة النمو رغم التحديات الإقليمية والظروف الاقتصادية العالمية.

وأضاف خلال لقاء أعمال صباحي، نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين مؤخرا، إن الحكومة تتطلع إلى المحافظة على هذا المسار التصاعدي وتعزيزه خلال الفترة المقبلة، مستندة إلى مؤشرات اقتصادية وقطاعية إيجابية تحققت خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأكد أن أداء قطاع الصادرات يعد من أبرز المؤشرات الإيجابية، حيث ارتفعت الصادرات الكلية خلال النصف الأول من العام بنسبة تجاوزت 14 بالمئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بعد أن سجلت نموا بنحو 11.5 بالمئة خلال 2025 مقارنة بـ 2024، ما يعكس استمرار الزخم التصديري للاقتصاد الوطني للعام الثاني على التوالي.

وأوضح أن الصادرات الوطنية سجلت نموا بنسبة 6.2 بالمئة، ما يعكس زيادة المنتجات المصنعة أو المنتجة محليا والموجهة للأسواق الخارجية، فيما ارتفعت إعادة التصدير بنسبة 44 بالمئة، ما يؤكد نجاح الأردن في تعزيز موقعه كمركز لوجستي وتجاري إقليمي يخدم أسواق المنطقة.

وأشار إلى أن هذه النتائج تحققت رغم التحديات التي فرضتها الظروف الإقليمية على سلاسل التوريد والنقل والخدمات اللوجستية، إضافة إلى المنافسة المتزايدة في الأسواق العالمية، ما يعكس قدرة القطاع الخاص الأردني على التكيف والاستمرار في الوصول إلى الأسواق الخارجية.

ولفت إلى أن ميناء العقبة يشهد تحسنا ملحوظا في الكفاءة التشغيلية، حيث ارتفع حجم مناولة الحاويات خلال التسعة أشهر الأولى من العام بأكثر من 5 بالمئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ما يعكس تطور الأداء اللوجستي وقدرة الميناء على استيعاب النمو المتزايد في حركة التجارة.

وأكد أن تنوع الصادرات الأردنية يمثل أحد عناصر القوة للاقتصاد الوطني، مبينا أن أكثر من 12 قطاعا صناعيا سجلت زيادة في صادراتها خلال الفترة الماضية، ما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات الخارجية وتقليل الاعتماد على عدد محدود من المنتجات أو الأسواق.

وأضاف إن الحكومة تعمل بالتوازي على توسيع قاعدة الأسواق التصديرية من خلال الاتفاقيات التجارية، والحصول على معاملة تفضيلية للمنتجات الأردنية في الأسواق المستهدفة، مستفيدة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط الأردن مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والدول العربية وكندا.

وأشار إلى أن الحكومة تتجه كذلك نحو فتح أسواق جديدة وغير تقليدية أمام الصادرات الأردنية، معلنا العمل على توقيع اتفاقيتي تجارة تفضيلية قبل نهاية العام الجاري، الأولى مع رواندا بما يفتح آفاقا جديدة في أسواق شرق ووسط أفريقيا، والثانية مع أوزبكستان لتكون بوابة للصادرات الأردنية إلى أسواق آسيا الوسطى.

كما كشف عن بدء مباحثات مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يضم عددا من الدول الرئيسية في تلك المنطقة، بهدف التوصل إلى اتفاقية تجارة تفضيلية تعزز وصول المنتجات الأردنية إلى أسواق جديدة تتمتع بقدرات شرائية مرتفعة وفرص نمو واعدة.

وأكد أن استراتيجية الحكومة في الملف الاقتصادي تقوم على محورين رئيسيين، أولهما تنويع الأسواق التصديرية وفتح وجهات جديدة أمام الصادرات الأردنية، وثانيهما تنويع المنتجات المصدرة وزيادة القيمة المضافة المحلية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي سياق تحفيز النمو الاقتصادي، أوضح القضاة أن الحكومة تعمل على إطلاق حزمة من المشاريع الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص خلال السنوات 3-4 المقبلة، بحجم استثمارات يقدر بنحو 10 مليارات دولار، ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.(PPP)

وقال إن هذه المشاريع ستشكل دفعة قوية للاقتصاد الوطني وتسهم في تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل، مشيرا إلى أن نطاقها يشمل مشاريع في قطاعات المياه والطاقة والنقل والبنية التحتية والخدمات العامة.

وأوضح أن من أبرز هذه المشاريع مشروع الناقل الوطني للمياه ومشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي لنقل الغاز من حقل الريشة إلى مختلف مناطق المملكة، متوقعا أن يسهم المشروع في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي إلى نحو 80 بالمئة بحلول 2028.

وأشار إلى أن أعمال الاستكشاف مستمرة في المناطق المحيطة بحقل الريشة، بما يعزز فرص زيادة الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي خلال السنوات المقبلة.

وبين أن مشروع مدينة المطار يمثل أحد المشاريع التنموية الاستراتيجية، التي تستهدف إنشاء مركز حضري واقتصادي متكامل يوفر بيئة حديثة للسكن والعمل والاستثمار ويسهم في استيعاب النمو العمراني وتخفيف الضغط عن العاصمة عمان، إلى جانب خلق فرص اقتصادية وتنموية جديدة.

وشدد القضاة على أن الحكومة ماضية في تنفيذ برامجها الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتحفيز الاستثمار وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

الدستور

اجواء معتدلة حتى الأحد

عمان 17 أيلول (بترا)- تنخفض درجات الحرارة قليلاً اليوم الخميس، لتسجل حول معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة؛ ويكون الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات عالية، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

وبحسب تقرير ادارة الأرصاد الجوية، يطرأ يوم غدٍ الجمعة، انخفاض قليل آخر على درجات الحرارة؛ ويكون الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور كميات من الغيوم على ارتفاعات مختلفة خاصة في شمال ووسط المملكة، وهناك احتمال في ساعات الصباح لهطول زخات من المطر في أجزاء محدودة من شمال المملكة، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة تنشط على فترات مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

ويكون الطقس السبت، معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

ويطرأ الأحد، ارتفاع قليل على درجات الحرارة مع بقاء الطقس معتدل الحرارة في أغلب المناطق، وحارًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 33- 21 درجة مئوية، وفي غرب عمان 31 - 19 ، وفي المرتفعات الشمالية 29- 18، وفي مرتفعات الشراة 31 - 17 ، وفي مناطق البادية 37 - 21، وفي مناطق السهول 32 - 20 ، وفي الأغوار الشمالية 39 - 25 ، وفي الأغوار الجنوبية 40 - 27 ، وفي البحر الميت 39 - 26، وفي خليج العقبة 40- 27 درجة مئوية.

بترا المملكة